



تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 5 من جدول الأعمال

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويغطي التقرير بنود مختلفة من جدول الأعمال كما يلي:

◀ خطة البرنامج للإدارة للفترة المالية 2006-2007

(WFP/EB.2/2005/5-A/1)

◀ المعايير المحاسبية الدولية

(WFP/EB.2/2005/5-C/1)

◀ تعيين المراجع الخارجي

(WFP/EB.2/2005/5-D/1/Rev.1)

◀ مشروع سياسات البرنامج لإدارة المخاطر

(WFP/EB.2/2005/5-E/1)

◀ متابعة توصيات المراجع الخارجي

(WFP/EB.2/2005/5-F/1+Corr.1)

◀ استعراض مكتب الدعم في دبي وفريق الدعم السريع بتكنولوجيا

المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ - تقرير المراجع

الخارجي.

(WFP/EB.2/2005/5-G/1)

◀ التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي

(WFP/EB.2/2005/5-H/1)

◀ تقرير عن استعراض أساليب العمل

(WFP/EB.2/2005/5-I/1)



Distribution: GENERAL

WFP/EB.2/2005/5 (A,C,D,E,F,G,H,I)/2

25 October 2005

ORIGINAL: ENGLISH

نسخة من الرسالة الواردة من الأمم المتحدة - نيويورك

الرقم المرجعي: AC/1580

اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

2005/10/24

عزيزي السيد موريس،

يسرني أن أرفق طيه نسخة من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن التقارير المعنونة:

- خطة البرنامج للإدارة للفترة المالية 2006-2007 (WFP/EB.2/2005/5-A/1)
- تعيين المراجع الخارجي (WFP/EB.2/2005/5-D/1)
- المعايير المحاسبية الدولية (WFP/EB.2/2005/5-C/1)
- مشروع سياسات البرنامج لإدارة المخاطر (WFP/EB.2/2005/5-E/1)
- استعراض مكتب الدعم في دبي وفريق الدعم السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ - تقرير المراجع الخارجي. (WFP/EB.2/2005/5-G/1)
- متابعة توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.2/2005/5-F/1+Corr.1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.2/2005/5-H/1)
- تقرير عن استعراض أساليب العمل (WFP/EB.2/2005/5-I/1)

السيد/ جيمس ت. موريس

المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

Via Cesare Giulio Viola,68/70

00148 Rome - Italy



ويسعدني لو تفضلتم باتخاذ الترتيبات اللازمة لنشر التقرير وعرضه على المجلس التنفيذي في دورته المقبلة كوثيقة كاملة ومنفصلة. وينبغي تزويد اللجنة الاستشارية بنسخة مطبوعة (بجميع اللغات) من الوثيقة في أقرب فرصة ممكنة.

المخلص

Rajat Saha (الإمضاء)

رئيس اللجنة الاستشارية بالإنابة



برنامج الأغذية العالمي

مسائل الموارد المالية والميزانية

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

1- نظرت اللجنة الاستشارية في خطة برنامج الأغذية العالمي للفترة المالية 2006-2007 إلى جانب مصادر أخرى ذات صلة بمسائل الموارد المالية والميزانية. والوثائق التي نظرت فيها اللجنة الاستشارية مدرجة في نهاية هذا التقرير. والتقت اللجنة الاستشارية، أثناء دراستها لخطة لإدارة البرنامج، بممثلي المدير التنفيذي الذين زدوها بمعلومات وإيضاحات إضافية.

خطة البرنامج للفترة المالية 2006-2007

2- رحبت اللجنة الاستشارية بالتقدم المحرز في عرض خطة البرنامج التي تنسم بالمزيد من البساطة والدقة بما يعزى جزئياً إلى استخدام الجداول والرسوم البيانية. ولاحظت اللجنة مع التقدير الجهود المبذولة للامتثال لطلبها ذي الصلة بمتابعة توصياتها الواردة في الوثيقة (WP/EB.3/2003/[4-A,5(A,B,C,D)]/2، الفقرة 9). وترد حالياً المعلومات التفصيلية المتصلة بالإجراءات المتخذة استجابة لتوصيات اللجنة في نص الوثيقة، وليس في ملحقها، مع شرح موجز بالإجراءات المتخذة مع إحالة مزدوجة لفقرات الوثيقة التي نوقشت فيها.

3- وفي ما يتعلق بإطار العمل المستند إلى النتائج، ناشدت اللجنة الاستشارية البرنامج، بقدر المستطاع، بذل المزيد من الجهود لمطابقة المصطلحات المستخدمة مع نظيرتها المستخدمة في الأمم المتحدة والصناديق والبرامج الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف. وفي حين تقرر اللجنة بخصوصية نشاط كل كيان وبحسب أدوات الإدارة والثقافة، ترى ضرورة استخدام مجموعة مشتركة من المصطلحات الأساسية والأساليب في جميع وكالات الأمم المتحدة. وترى في ذلك ما يزود الدول الأعضاء بأكثر قدر من الشفافية ويسهل المقارنة ما بين الموارد اللازمة والنتائج المنتظرة في مختلف الوكالات إلى جانب تحديد الأولويات. وفي هذا الصدد، استرعت اللجنة الاهتمام نحو العمل الجاري لشبكة شؤون المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية رفيعة المستوى في ما يخص استنباط إطار عمل مشترك لوضع الميزانية المستندة إلى النتائج، والتي يمكن أن تكيفها كل وكالة في المنظومة وفقاً لاحتياجاتها الخاصة.

4- وتطلب اللجنة من البرنامج أن يرفق بخطته الإدارية للفترة المالية المقبلة هيكلًا لبنينه التنظيمية معداً على نسق الهياكل التي تقدمها وكالات أخرى شأن صندوق الأمم المتحدة للسكان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أو إدارات الأمم المتحدة مثل إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة. وينبغي للهيكل المطلوب أن يشتمل على الكيانات التنظيمية الرئيسية والعلاقات الهرمية التي تربط فيما بينها. كما ينبغي أن يتضمن بياناً بعدد الوظائف الحالية والجديدة بحسب الفئة والدرجة ومصدر التمويل.

5- كما طلبت اللجنة تحديد روابط واضحة ما بين الأهداف ومؤشرات الأداء والنتائج وأن تكون الموارد اللازمة مستندة إلى إطار النتائج. وبالإضافة إلى النتائج ومؤشراتها، لاحظت أن يشمل إطار العمل المستند إلى النتائج المنجزات المتوقعة ومؤشراتها. وتشجع اللجنة الاستشارية البرنامج على متابعة هذا النهج المبتكر والتطلع نحو استعراض الدروس والخبرات المكتسبة في هذا المجال. وأشارت اللجنة إلى أن الفترة الزمنية القصيرة نسبياً المحددة لأي ميزانية قد لا تكون



ملاءمة لتقييم بعض أنواع المنجزات المرتبطة على نحو وثيق بالخطة الاستراتيجية، ومن الممكن عموماً قياس مدى مساهمة الأنشطة موضوع البحث في تحقيق الإنجازات.

6- وتلاحظ اللجنة إنشاء وظيفة جديدة في إدارة جمع الأموال والاتصالات بمستوى الأمين العام المساعد منذ 2004. كما أحيطت اللجنة علماً بعزم البرنامج تكثيف أنشطته في مجال المناصرة وجمع التبرعات وجعلها لامركزية خلال الفترة المالية 2006-2007، ومواصلة جهوده لتوسيع قاعدة الجهات المانحة وتنويعها بالتوجه نحو دول أعضاء جديدة ليست في العادة من بين الجهات المانحة، والتوجه كذلك نحو شركات القطاع الخاص والأفراد. ومن المقرر في هذا الصدد فتح مكاتب جديدة لجمع الأموال في الشرق الأوسط (الرياض) وفي آسيا (هونغ كونغ وسيول). كما سيجري تحويل مكتب الصين من مكتب قطري عادي إلى مكتب لجمع الأموال. وتشجع اللجنة البرنامج على مواصلة جهوده لتعزيز موقفه المالي وتقليص اعتماده على عدد صغير من الجهات المانحة فضلاً عن تجنب افتقاره للتمويل. ومن وجهة نظر اللجنة الاستشارية يصبح من الأهمية بمكان مع زيادة الجهود للحصول على تمويلات من القطاع الخاص، أن يحدد البرنامج ضرورة ألا تؤدي هذه الأموال وأوجه استخدامها إلى تغيير الأولويات التي يقررها المجلس التنفيذي، وأن تكون اللوائح والقواعد المالية والخاصة بشؤون الموظفين متوافقة معها، وأن توضع الوثائق والمعايير المحاسبية اللازمة وأن يكون سداد تكاليف الدعم الإضافية التي تستوجبها إدارة الأموال على أساس متفق عليه.

7- يتضمن الجدول أدناه مقارنة ما بين مجموع الميزانية للفترة المالية 2006-2007 ومجموع الإنفاق المخطط للفترة 2004-2005. ومن الجدير بالملاحظة أن المنهجية التي يتبعها البرنامج في إعداد الميزانية لا تتضمن رصد مبالغ لحالات الطوارئ غير المتوقعة، وعلى ذلك تدرج النفقات على مثل هذه العمليات في إطار التقديرات المنقحة للفترة المالية وليس في مقترحات الميزانية للفترة المالية 2006-2007.

فئة التكاليف	التقديرات المنقحة 2005-2004	% من المجموع	2006 - 2007	% من المجموع	% للتغيير
تكاليف التشغيل المباشرة	4,849,000	81.0	5,134,000	80.8	5.9%
تكاليف الدعم					
تكاليف الدعم المباشر	558,000	9.3	659,000	10.4	18.1%
دعم البرامج والإدارة	363,000	6.1	368,000	5.8	1.4%
تكاليف الدعم الأخرى	49,000	0.8	25,000	0.4	49.0%
مجموع تكاليف الدعم	970,000	16.2	1,052,000	16.6	8.5%
الحساب الخاص، الحساب العام	169,000	2.8%	167,000	2.6%	1.2%
المجموع	5,988,000	100	6,353,000	100	6.1%

بآلاف الدولارات الأمريكية

8- ترد في الجدول 6 من خطة الإدارة للفترة المالية 2006-2007 مقارنة تفصيلية ما بين الميزانية الأصلية 2004-2005 والتقديرات المنقحة المقترحة بحسب فئة البرمجة وعنصر التكاليف. ولأحظت اللجنة الاستشارية أن النفقات المتوقعة للفترة المالية 2004-2005 تعكس زيادة بمبلغ 1,194 مليون دولار أو بنسبة 25 في المائة فوق التقديرات الأصلية البالغة 4,794 مليون دولار، في حين زاد الحجم المتوقع للتسليمات في الفترة المالية الجارية بنسبة 18 في المائة حيث نقتت التقديرات بالزيادة من 8,967 إلى 10,779 مليون طن متري. ومن المنتظر زيادة الميزانية الفعلية لدعم البرامج والإدارة إلى



297 مليون دولار، وهو ما يقل بمبلغ 8 ملايين دولار دون التقديرات الأصلية البالغة 305 ملايين دولار. كما يبين الجدول أن التقديرات المنقحة بمستوى عال تعزى إلى حد كبير إلى توسع الأنشطة في إطار عمليات الطوارئ (57 في المائة) والذي تم تعويضه على نحو جزئي فقط من خلال خفض الأنشطة في إطار البرامج الإنمائية (12 في المائة) والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش (29 في المائة).

9- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن الميزانية المقترحة للفترة المالية 2006-2007، أنها تشمل زيادة بنسبة 6.1 في المائة فوق مستوى النفقات المنتظرة للفترة المالية الراهنة. وجرى إعداد ميزانية دعم البرامج والإدارة على افتراض توافر حد أدنى للتمويل بنسبة 81 في المائة من مجموع الاحتياجات، وذلك على العكس من ميزانية الفترة المالية الراهنة والتي تم إعداد ميزانية دعم البرامج والإدارة فيها على أساس الاحتياجات أو 100 في المائة من فرضية التمويل. وعلى ذلك يقدر دخل دعم البرامج والإدارة للفترة المالية 2006-2007 بنسبة 7 في المائة من 81 في المائة من الميزانية المقترحة، وما يمثل زيادة بنسبة 1.4 في المائة لدى مقارنتها بميزانية 2004-2005. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن تكاليف الدعم المباشر زادت من 9.3 إلى 10.4 في المائة من مجموع الميزانية، وهو ما يعزى إلى عناصر مختلفة تشمل تدهور أسعار الصرف بسبب ضعف قيمة الدولار الأمريكي. وتلاحظ اللجنة أن الاحتياجات المخفضة في إطار بناء القدرات للإدارة المستندة إلى النتائج التي تفهدها جميع الوحدات في 2005-2006 والتي ستستكمل في 2006-2007.

10- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن أحد الأهداف الرئيسية لميزانية الدعم للفترة المالية 2006-2007، تعزيز المكاتب القطرية، وأن لهذا الغرض ورد اقتراح بإنشاء 77 وظيفة جديدة في المكاتب الإقليمية والقطرية، وخفض عدد الوظائف في المقر الرئيسي بمقدار 97 وظيفة. وترحب اللجنة الاستشارية بهذا التقدم وتشجع البرنامج على متابعة جهوده لتحويل الموارد من المقر الرئيسي إلى الميدان.

11- ويقترح البرنامج مواصلة تطبيق معدل استرداد تكاليف الدعم غير المباشر لمدة سنتين إضافيتين بنسبة 7.0 في المائة، وهي النسبة المطبقة في الفترة المالية الراهنة. ويبدو أن العائد المتوقع من تكاليف دعم البرامج والإدارة وأنماط الإنفاق في الفترة المالية الراهنة الموصوفة في الفقرتين 41-42 من خطة الإدارة للفترة المالية 2006-2007، يشير إلى صواب هذا المعدل. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات المدير التنفيذي.

المادة التاسعة- 9 من النظام المالي للبرنامج

12- من المقترح تعديل المادة التاسعة-9 من النظام المالي للبرنامج لتمديد الفترة المتاحة للأموال المخصصة للأنشطة دعم البرامج والإدارة متاحة لمدة اثني عشر شهرا بعد نهاية الفترة المالية (أنظر الفقرات 259 - 263 من وثيقة خطة الإدارة للفترة المالية). وفي الوقت الحاضر، تنص هذه المادة على أن "تبقى الاعتمادات المخصصة للدعم البرامجي والإداري متاحة لمدة 12 شهرا عقب نهاية الفترة المالية ذات الصلة، للوفاء بالالتزامات القانونية المستحقة...". وناقشت اللجنة الاستشارية هذا الموضوع بإسهاب خلال اجتماعها مع ممثلي المدير التنفيذي. وأحيطت علما بالقيود الراهنة التي تفرضها هذه المادة بما يؤدي إلى زيادة حادة في مستويات الإنفاق في نهاية الفترة المالية، مع وجود مبالغ واجبة الصرف قبل انتهاء موعد رصد الاعتمادات دون مراعاة الاحتياجات الفعلية في جميع الحالات، ويرى البرنامج أن هذا التعديل سيشجع على المزيد من الحرص لدى إدارة الميزانية ويخفض الاختلالات في أنماط الإنفاق.

13- درست اللجنة الاستشارية بعناية مقترح المدير التنفيذي في ضوء الطبيعة التشغيلية العالية والمفاجئة في بعض الحالات لأنشطة البرنامج. كما لاحظت أن الاعتمادات غير المصروفة على أنشطة دعم البرامج والإدارة لن تضيع على



البرنامج بل ستعود إلى الحساب العام. وكانت اللجنة الاستشارية قد استرعت في السابق الاهتمام نحو المراقبة الصارمة على الالتزامات في ما يخص الأمم المتحدة ومختلف الصناديق والبرامج على حد سواء. وذكرت اللجنة أن عدم الصرامة في مراقبة الالتزامات، وما يتبعها من مستويات عالية من الالتزامات المستحقة ما هي إلا دليل على سوء الممارسات المتصلة بالميزانية. ولا بد من توافر تدابير لضمان أن يكون أي التزام يتم في حالة ما تدعو الحاجة إلى ذلك فقط. وتوصلت اللجنة إلى نتيجة مفادها أن تعديل المادة التاسعة- 9 من النظام المالي للبرنامج على النحو المقترح، وإقرار ترحيل الاعتمادات غير المصروفة كإجراء معياري سوف لن يؤدي إلى إدارة سليمة للميزانية والتمسك بالمراقبة المالية الحازمة.

14- وأشارت اللجنة إلى أن مشكلة التنبؤ بالاحتياجات لا تقتصر على البرنامج، بل هي سبب في حجب الخطوط الفاصلة بين الفترات المالية بما يجعل الاستعراض والتحليل وبيانات المقارنة أقل شفافية وتستلزم مراقبة مالية، وعلى ذلك يستطيع المجلس الموافقة على ترحيل الاعتمادات بناء على مقترح من المدير التنفيذي في ظروف استثنائية.

إعادة تعيين المراجع الخارجي

15- تلاحظ اللجنة الاستشارية أن المادة الرابعة عشر -1 و2 من النظام المالي للبرنامج تنص على أن يكون تعيين المراجع الخارجي من قبل المدير التنفيذي لمدة أربع سنوات، وقد يعاد تعيينه لمرة واحدة فقط لمدة أربع سنوات أخرى، وإن الإجراءات المعمول بها لاختيار وتعيين المراجع الخارجي للبرنامج المقررة في 1998 (الوثيقة WFP/EB.1/98/4-A) تنص على ضرورة أن يكون التعيين على أساس عملية تنافسية. كذلك تلاحظ اللجنة أن المراجع الخارجي الحالي للبرنامج قد تعين من خلال عملية تنافسية لمدة أربع سنوات من 2002/7/1 إلى 2006/6/30. وأن البرنامج يقترح إعادة تعيين المراجع الخارجي الحالي لفترة ثانية أمدها أربع سنوات. وفي أعقاب مناقشات داخلية تناولت تفسير النظام المالي للبرنامج والإجراءات الداخلية، يبدو أن وجهة النظر الغالبة ترى أنه قد لا يكون من الضروري اللجوء إلى عملية تنافسية في حالة إعادة تعيين المراجع الخارجي.

16- وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن المادة الرابعة عشر-2 من النظام المالي تنص فقط على تحديد عدد مرات جواز إعادة تعيين المراجع الخارجي لمدة أربع سنوات. ولم تغير الإجراءات المقررة في 1998 لتعيين المراجع الخارجي ومازالت سارية. وعلى ذلك ترى اللجنة ضرورة الامتثال لتلك الإجراءات التي تشترط عملية تنافسية في الحالتين، أي تعيين وإعادة تعيين المراجع الخارجي. أما إذا كانت النية متجهة نحو الالتفاف على العملية التنافسية لإعادة تعيين المراجع الخارجي الحالي فقد تكون اللجنة الاستشارية من وجهة النظر الداعية إلى ضرورة تعديل إما المادة الرابعة عشر-2 من النظام المالي للبرنامج و/ أو الإجراءات موضوع البحث بما يناسب ذلك.

لجنة المراجعة

17- أخذت اللجنة الاستشارية علماً بصلاحيات لجنة المراجعة في البرنامج، كما وردت في الملحق الثاني من (الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-H/1) والتي تلفتها للعلم والإحاطة. ويستفاد من الصلاحيات المشار إليها أن الوظيفة الرئيسية للجنة المراجعة تتضمن تقديم المشورة ومساعدة المدير التنفيذي في النهوض بمسؤولياته في المجالات ذات الصلة بالمراجعة. ويعين المدير التنفيذي الأعضاء الخمسة في اللجنة ومنهم ثلاثة أعضاء خارجيين.

18- وتساءلت اللجنة الاستشارية عن منطوق الفقرة 13 من الصلاحيات ذات الصلة بمسؤولية والالتزامات الأعضاء التي تقرأ "سيعمل الأعضاء بصفة مستقلة وغير تنفيذية ويؤدون دورهم الاستشاري في إطار لجنة المراجعة". بيد أن صفتهم



من كبار موظفي البرنامج تجعل من المتعذر على العضوين الداخليين العمل بصفة مستقلة. كما أن استقلالية الأعضاء الثلاثة الآخرين المعينين من قبل المدير التنفيذي وليس من قبل المجلس التنفيذي تبقى موضع تساؤل.

19- وفي ما يتعلق بمهام اللجنة، تتوافر لدى اللجنة الاستشارية شكوك بصدد مدى ملاءمة لجنة المراجعة لتقديم تعليقات عن خطط العمل الخاصة بوظائف المراجعة الداخلية والخارجية (انظر الفقرة 4- هاء من صلاحيات اللجنة) ما دام ذلك قد يبدو وكأنه انتقاص من استقلالية أجهزة الإشراف الخارجية والداخلية.

مسائل أخرى

20- أحبطت اللجنة الاستشارية علماء، خلال مناقشاتها مع ممثلي المدير التنفيذي، بالأساليب قيد النظر في البرنامج لتنفيذ خطة التقاعد المبكر وتعيين موظفين جدد. وطلبت اللجنة الاستشارية من البرنامج أن يتقاسم خبراته والدروس التي استفاد منها في هذا المجال مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة التي قد تنظر في تنفيذ خطط مماثلة وطلبت من البرنامج تناول هذا الشأن في خطة الإدارة للفترة المالية القادمة، بما في ذلك تقديم معلومات عن مجموعة الأهداف والمنهجية المطبقة ومدى تنفيذ النتائج المتوخاة، والتأثير على معنويات الموظفين والصعوبات التي اعترضت العمل ناهيك عن المزايا المتحققة والمعلومات الإحصائية عن التكاليف وعدد ومواصفات الموظفين الذين اختاروا المشاركة في الخطة.

21- تلاحظ اللجنة الاستشارية باهتمام عمل البرنامج لبلورة أداة جديدة في مجال ربط إدارة المخاطر بقييم نقدية بالتعاون مع البنك الدولي. وطلبت من البرنامج تناول هذا الشأن في خطة الإدارة للفترة المالية القادمة.

22- ترحب اللجنة الاستشارية بالتقدم الذي حققه البرنامج في الاستعداد للانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية (الوثيقة WFP/EB.2/2005/5-C/1). وتلاحظ اللجنة أن البرنامج سيطبق معايير جديدة في يناير/ كانون الثاني 2008 وفقا للجدول الزمني المقترح. ولا بد من تطبيق عدد من السياسات والإجراءات الجديدة بغية الامتثال للمعايير الدولية قبل حدوث الانتقال. ويسر اللجنة الاستشارية أن تلاحظ مواصلة البرنامج للعمل عن قرب مع منظمات أسرة الأمم المتحدة في إطار شبكة شؤون المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية رفيعة المستوى.



الوثائق

للإقرار

- خطة البرنامج للإدارة للفترة المالية 2006-2007 (WFP/EB.2/2005/5-A/1)
- تعيين المراجع الخارجي (WFP/EB.2/2005/5-D/1)

للنظر فيها

- المعايير المحاسبية الدولية (WFP/EB.2/2005/5-C/1)
- مشروع سياسات البرنامج لإدارة المخاطر (WFP/EB.2/2005/5-E/1)
- استعراض مكتب الدعم في دبي وفريق الدعم السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في حالات الطوارئ – تقرير المراجع الخارجي. (WFP/EB.2/2005/5-G/1)

للعلم والإحاطة

- متابعة توصيات المراجع الخارجي (WFP/EB.2/2005/5-F/1+Corr.1)
- التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات في برنامج الأغذية العالمي (WFP/EB.2/2005/5-H/1)
- تقرير عن استعراض أساليب العمل (WFP/EB.2/2005/5-I/1)

